"أوقفوا الجرائم والقوا القبض على المجرمين"

إعلان صحفي، في 2 حزيران/يونيه 2008

ICC-OTP-20080602-MA14-ARA

في 5 حزيران/يونيه، سيقوم السيد لويس مورينو – أوكامبو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بزيارة إلى نيويورك ليقدم تقريره إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع في دارفور. سيقوم المدعي العامّ بتزويد المجلس بآخر المستجدات عن التقدم المحرز في القضيتين الثانية والثالثة المتعلقتين بدارفور، والبحث مع المجلس في ردود الفعل الممكنة بشأن عدم تعاون السودان مع المحكمة، وعدم امتثاله لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593.

لم تقم الحكومة السودانية بأية خطوات لإلقاء القبض على كلّ من أحمد هارون وزير الدولة السابق للداخلية في السودان، وعلي كوشيب، زعيم ميليشيا الجنجويد، اللّذين اتهمتهما المحكمة في 27 نيسان/أبريل 2007 بارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب.

"إن أهل دارفور يُهاجَمون داخل قراهم وفي المخيمات. إنهم يهاجمون الآن. ويُلقى القبض على قادة القبائل. وتُغتصَب النساء وتُقصف المدارس. إن هذه الأعمال ليست بأعمال عسكرية. إنها أفعال إجرامية"، يقول المدعي العامّ، السيد مورينو – أوكامبو.

وما يزال اليوم أحمد هارون وزيراً في الحكومة السودانية، مسؤولاً عن الشؤون الإنسانية. إن إفلات هارون من العقاب يسفر عن عواقب ملموسة على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الإنسانية وتعزيز الأمن في دارفور. إنه يهاجم الناس الذي يتحمل مسؤولية حمايتهم. إنه يعرقل تقديم الإغاثة إلى الضحايا. وهو يشارك أيضا في عرقلة نشر قوات حفظ السلام. إن الإفلات من العقاب لا يمثل مفهوماً تجريدياً بالنسبة لأهل دارفور. إنه يعني الموت والدمار.

لقد أحال مجلس الأمن الوضع في دارفور إلى المدعي العامّ في شهر آذار/مارس 2005، تسليماً منه بأن العدالة يجب أن تكون أحد العناصر المكونة لأي حلّ يتعلق بدارفور. ويزور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخرطوم هذا الأسبوع في 4 حزيران/يونيه. ويقول المدعي العام، السيد مورينو- أوكمبو "إنها فرصة هائلة لإرسال خطاب واضح وقوي وموحّد إلى السلطات السودانية بإيقاف لجرائم وإلقاء القبض على أحمد هارون".

المحكمة الجنائية الدولية محكمة دائمة ومستقلة تحقق وتمارس اختصاصها القضائي بشأن الأشخاص المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم التي تثير قلقا دوليا، ألا وهي الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب، إذا لم ترغب السلطات الوطنية المعنية في القيام بذلك، أو إذا لم تتمكن من ذلك حقيقة. ويقوم مكتب المدعي العام حاليا بالتحقيق في أربع حالات، وهي: جمهورية الكونغو الديموقراطية، وشمال أوغندا، ومنطقة دارفور بالسودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى. وهي حالات كلها ما تزال تتخبّط في أُتون مختلف درجات الصراع، تتضمن ضحايا في أمسّ الحاجة إلى الحماية.

للاتصال:

في نيويورك:

السيدة فلورنس أولارا

منسقة العلاقات العامة بمكتب المدعي العام

البريد الإلكتروني: florence.olara@icc-cpi.int

الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5029 4476

في لاهاي:

السيدة نيكولا فليتشر

مسؤولة الاتصال الإعلامي بمكتب المدعي العام

الهاتف (المكتب): +31 (0) 70 505 8071

الهاتف (المحمول): +31 (0) 6 5089 0473

البريد الإلكتروني: Nicola.fletcher@icc-cpi.int